## شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

### "ساروطة" عراقية في السويد!

اجتاحني شيءٌ من الضيق ووضعتُ كفّي على صدري من جهة اليسار وأنا أقرأ إن دائرة العلاقات الثقافية في وزارة الثقافة أعلنت في بيان عن سعيها لافتتاح مركز ثقافي في العاصمة السويدية ستوكهولم.

من حيث المبدأ الخطوة طيبة، فسيتاح للجالية العراقية في إحدى دول اللجوء الرئيسة أن تمارس نشاطاتها الثقافية في هذا المركز وأن تتواصل من خلاله مع الحياة الثقافية في الوطن الأم، كما انه سيوفر الفرصة لتوثيق العلاقات الثقافية وسواها بين العراق والسويد، فكما جاء في البيان سيكون المركز "حاضنة للثقافة العراقية ويعكس نشاطات المثقفين والفنانين العراقيين المغتربين".

وسبب الضيق انه في كل خطوة من هذا النوع يلوح لي شبح الفساد المالي والإداري. فكما كانت عليه الحال في عهد النظام السابق الذي دأب على تعيين الأنصار والمريدين في الممثليات الخارجية، لم تزل الأمور تجري على النحو ذاته، فالتعيينات في الممثليات الدبلوماسية والثقافية والتجارية والتعليمية في العهد الجديد تجري في الغالب وفقاً لأسس وقواعد المحاصصة والتوافقات التي حكمت معظم، بل كل، التعيينات في المناصب الرئيسة في الدولة.

وسبب الضيق أيضاً إن افتتاح مركز ثقافي أو ممثلية تجارية أو تعليمية جديدة في الخارج سيعني بالضرورة نشوء بؤرة للفساد المالي، فالمصروفات ستتضاعف مرة ومرتين في الأقل لتمتلئ جيوب نفر من الحرامية بالمزيد من النقود.

منذ أيام التقيت في بلد عربي اثنين من الأصدقاء، هما شريكان في مؤسسة للانتاج الفني، وحكيا لي انه جرت اتصالات بين شركتهما وممثلية لإحدى مؤسسات الدولة العراقية في بلد خليجي، لبيع بعض منتجات الشركة الفنية الى المؤسسة العراقية، وقد طلبت الشركة مبلغاً لقاء المنتج الفني بواقع ١٠٠٠ دولار أميركي عن كل قطعة (أو حلقة)، لكن المسؤول في الممثلية العراقية اعترض على المبلغ. يقول الصديقان ان شركتهما ظنت ان ممثل المؤسسة العراقية كان يرغب في سعر أقل، فقيل له ان السعر محدود وهو خاص بالمؤسسة المعروض عليها لأنها عراقية بالذات وثمة رغبة في التمهيد للتعاون مع الجانب العراقي، لكن المفاجأة ان ممثل المؤسسة العراقية طلب أن يُسجل سعر القطعة (أو الحلقة) ثلاثة آلاف دولار، الألف الأولى للشركة العربية المنتجة والألف الثانية لـ(الوسيط) الذي هو ممثل مؤسسة الدولة العراقية نفسه والألف الثالثة لمديره الذي سيوافق على الصفقة ويمررها!

كان الصديقان يتحدثان بتعجّب شديد عن هذه الواقعة، لكنني هوّنت عليهما وقلت إن ما طلبه ممثل مؤسسة الدولة العراقية في البلد الخليجي، بالمقارنة مع الصفقات الكبيرة التي تجري في مجالات المشاريع الكبيرة كمحطات الكهرباء والطرق والجسور والإسكان والصحة والتعليم والمنشآت النفطية والصفقات التجارية وسواها، هو "بينوتس" (فستق سوداني) بحسب تعبير الإنجليز عندما يتحدثون عن الأشياء بخسة الثمن.

افتتاح مركز ثقافي أو أي ممثلية أخرى في الخارج يمكن أن يتحول إلى "ساروطة" للمال العام، إن وُضع في أيدي مسؤولين يترشحون وفقاً لأسس وقواعد المحاصصة الطائفية والحزبية والقبلية.

### المجلس الأعلى: الكتل تبحث عن مصالحها.. والعراقية ترجّح تحوّلها إلى معارضة

# دولة القانون يستبدل المؤتمر المرتقب بـ(لقاء القوى السياسية)

**بعد يوم واحد من إعلان تأجيل اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الذي دعا إليه رئيس الجمهورية جلال طالباني، اختلفت وجهات النظر بين مكونات التحالف الوطني الكتلة الأكبر داخل مجلس النواب، في توصيف الأزمة السياسية وكيفية الخروج منها، ففي وقت قلّل ائتلاف دولة القانون من أهمية المشاكل السياسية بين الفرقاء وقرر استبدال المؤتمر الوطني بلقاء القوى السياسية، حذّر الائتلاف الوطني من استمرار الكتل في تلبية مصالحها الشخصية على حساب الشارع العراقي.**

□ بغداد / إياس حسام الساموك

وفي تطوّر لاحق، اجمع ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء على التقليل من أهمية الخلافات السياسية، رافضين توصيفها بالأزمة، كما حذروا من تجاوز الدستور والذي اعتبره النقطة الفصل في حل القضايا العالقة.

يأتي ذلك في وقت رجّحت مصادر نيابية في القائمة العراقية أن تتخذ الأخيرة قرارا مهما بخصوص العملية السياسية نهاية الأسبوع، مرحبة بتحوّلها إلى المعارضة والتي من شأنها مسك ملفات مهمة على الحكومة

وبدأت العراقية بزعامة رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، في منتصف الشهر الماضي، مقاطعة جلسات مجلس النواب احتجاجا على ما وصفته بـ "التهميش السياسي"، فيما أعلنت بعد يومين، مقاطعة وزرائها الثمانية جلسات مجلس الوزراء.

وعقد ائتلاف دولة القانون اجتماعا استمر إلى ساعات متأخرة من ليلة أمس الأول في مكتب المالكي، اذ قال النائب هيثم الجبوري في تصريح خص به (المدى)، أمس انه "تم الاتفاق على جعل عدم تسمية الدعوة التي وجهها رئيس الجمهورية جلال طالباني، مؤتمرا وطنيا، إنما لقاء للقوى السياسية".

وتابع الجبوري "أن القرار جاء لقناعتنا بأن المشكلة السياسية لم تصل مستوى الأزمة، إنما مجرد خلافات يمكن حلها وفقا للسياقات العامة"، كما اتفق ائتلاف المالكي وعلى ما يقول الجبوري "على جعل الدستور مرجعا للخلافات السياسية، وان ما سيتم مناقشته في اللقاء المرتقب، مستقبل العراق ما بعد الانسحاب الأميركي، كبعض التشريعات المهمة والمسائل الخلافية بين القوى السياسية وتلك التي بين بغداد وإقليم كردستان".

وتشهد العملية السياسية والعلاقة بين الكتل تأزماً واضحاً بسبب استمرار الخلافات السياسية بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية خاصة في ما يتعلق بقضية إصدار مذكرة الاعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية المطلوب للقضاء طارق الهاشمي، وطلب رئيس الوزراء سحب الثقة عن نائبه صالح المطلك، بالإضافة إلى اتهامات العراقية لدولة القانون بالتنصل عن تنفيذ مبادرة أربيل التي تتضمن تحقيق الشراكة في إدارة الدولة وصنع القرار وتسمية الوزراء الأمنيين وتشكيل مجلس السياسات الإستراتيجية وعدم تحقيق التوازن في مؤسسات الدولة بين مكونات الشعب حسب آراء ونواب القائمة العراقية.

بالمقابل انتقد الائتلاف الوطني، ما ذهب إليه شريكه في التحالف الوطني، ائتلاف دولة القانون، مؤكدا أن المشكلة السياسية تتوسع يوما بعد آخر بالنظر إلى تدخل دول الجوار في الشأن العراقي.

القيادي في المجلس الإسلامي الأعلى والنائب عن الائتلاف الوطني علي شبر قال في تصريح لـ(المدى) أمس "إن الوضع السياسي في العراق خطير وعلى الكتل السياسية أن تتداركه من خلال الجلوس على طاولة الحوار".

شبر استغرب ما خرج به اجتماع دولة القانون، وقال "لا يمكن تصغير المشكلة السياسية إلى الحد الذي وصفه ائتلاف دولة القانون، ولكن من الممكن حلها من خلال الحوار والجلوس بين مختلف الأطراف ولكن يجب تجاوز الخلافات والحد من تدخلات دول الجوار"، والتي عدها "أساس بلاء الشعب العراقي والمشاكل بين السياسيين".

وخلص شبر إلى "أن الحديث عن أزمة سياسية أمر واقعي، فالجميع يبحث عن مصالح شخصية وتوسّع على حساب الآخر، وان اغلبهم لا يريد خدمة الشارع العراقي".

وفي سياق متصل، كشف نائب عن القائمة العراقية، أن قائمته تدرس خيار اللجوء إلى المعارضة وسحب وزرائها من الحكومة، مؤكدا أنها ستحسم هذا الخيار خلال الأسبوع.

ونقلت وكالة السومرية نيوز عن النائب عن العراقية طلال الزوبعي قوله إن "هناك رأياً داخل القائمة العراقية يفيد بتشكيل جبهة معارضة قوية، وسحب وزراء العراقية من الحكومة"، مبينا أن "هذا الأمر سيفتح باباً أوسع للعراقية لكشف الملفات كافة وتضييع الفرصة على من يقول إن للعراقية قدما في الحكومة وأخرى في المعارضة".

وأضاف الزوبعي أن "خيار المعارضة من الخيارات المحتملة، وقد جرت اجتماعات مستمرة لبلورة هذا الخيار"، مؤكدا أن "حسم هذا الخيار سيتم خلال الأسبوع الحالي".

غير أن موقف الزوبعي اختلف مع ما جاءت به النائبة عن العراقية عتاب الدوري والتي ترى ان ثقل القائمة في مجلس النواب لا يسمح بأن تكون معارضة في الحكومة غير أنها أشارت إلى أن الخيار سيتخذ إذا ما فشل المؤتمر الوطني.

الدوري قالت في تصريح لـ(المدى) أمس نحن نشكل ثقلا في العملية السياسية، بامتلاكنا (٩٤) مقعداً في البرلمان، مما يهيئنا لأن نكون شريكاً حقيقياً في الحكومة.

وأضاف: أن العراقية تتوسم خيراً بانعقاد المؤتمر الوطني الذي دعا إليه رئيس الجمهورية جلال طالباني.

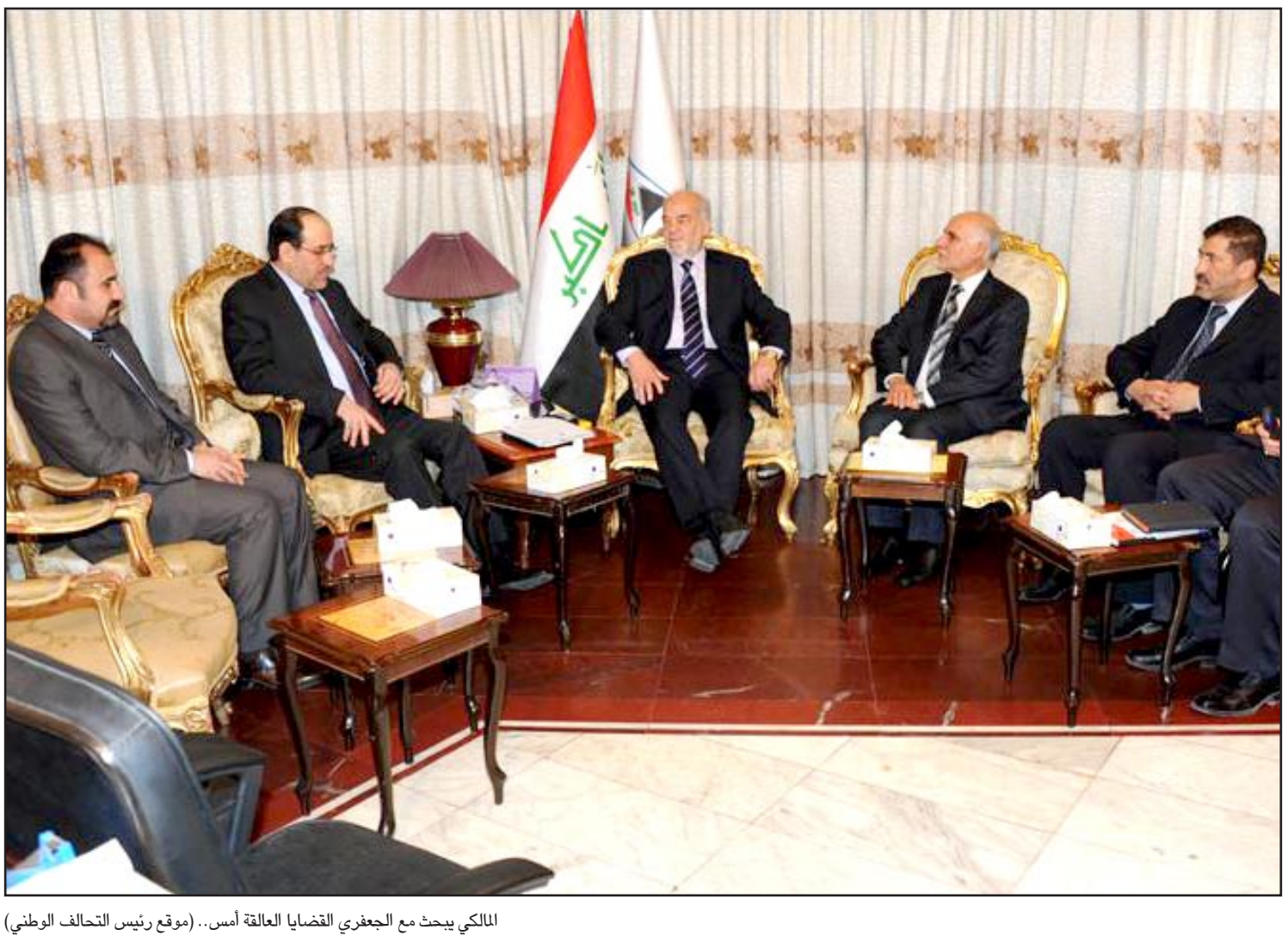

المالكي يبحث مع الجعفري القضايا العالقة أمس.. (موقع رئيس التحالف الوطني)

# السهيل تحذّر من تنفيذ أجندات إقليمية ودولية

□ بغداد / المدى

صفية السهيل

حملت النائبة المستقلة عن التحالف الوطني صفية السهيل، أمس الأول الأحد، قادة الكتل السياسية مسؤولية تدخّل دول الجوار في شؤون العراق نتيجة تنازعهم على تقاسم السلطة، وفي حين دعتهم والمتحدثين باسمهم إلى إيقاف التصريحات والجلوس إلى طاولة الحوار والابتعاد عن المناورات السياسية، حذرت من المزيد من التدخلات الإقليمية والدولية والبدء بتنفيذ أجندات تلك الدول وغيرها على أرض العراق في حال استمرار الخلافات السياسية.

وقالت صفية السهيل في بيان صدر عن مكتبها وتلقت المدى نسخة منه، إن "التدخل في شؤون العراق والاستخفاف بإرادة شعبه وخياراته السياسية والوطنية تتحمل مسؤوليته القيادات العراقية المتنازعة فيما بينها على تقاسم السلطة"، مبينة أن تلك القيادات "فتحت الأبواب على مصراعيها لصراع الأجندات الإقليمية والدولية على أراضيها من خلال علاقاتها الحزبية والشخصية والكتلوية مع تلك الدول وقيادتها على حساب علاقات العراق كدولة ومؤسسات".

وأضافت السهيل أن "مواجهة ما بدر من تصريحات عن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من إملاءات وتحذيرات للعراق وفيلق القدس الإيراني قاسم سليماني من أطماع وطموحات في العراق والرد عليها لا يكون بتصريحات شجب واستنكار ورفض وطلبات توضيح"، مؤكدة أهمية "استيعاب القيادات السياسية المتنازعة ما بينها للمخاطر التي تواجه العراق في حال استمرت خلافاتهم ونزاعاتهم على السلطة والمال والأرض".

وأشارت النائبة المستقلة إلى أن "الصواريخ والمدافع التي تطلق من خلال التصريحات الإعلامية للقادة السياسيين في بلادنا والناطقين باسمهم أو عنهم عليها أن تتوقف من اجل العراق وشعبه"، داعية القادة السياسيين أن "يسارعوا جميعا وعلى مستوى القيادات الأولى للجلوس على طاولة الحوار بإرادة حقيقية للخروج من الأزمة والابتعاد عن المناورات السياسية".

وتابعت السهيل أن تلك المناورات السياسية "لازمت الحوارات السياسية منذ ظهور نتائج الانتخابات إلى يومنا هذا"، محذرة أنه "بعكس ذلك فأننا سنرى المزيد من التدخلات الإقليمية والدولية بل فرصة اكبر لبيئة خصبة للبدء بتنفيذ أجندات تلك الدول وغيرها على أرضنا".

وكان قائد فيلق القدس الإيراني العميد قاسم سليماني أعلن خلال ندوة تحت عنوان "الشباب والوعي الإسلامي" بحضور عدد من الشباب من البلدان العربية التي شهدت ثورات ضد أنظمة الحكم فيها أن العراق وجنوب لبنان يخضعان لإرادة طهران وأفكارها، مؤكداً أن بلاده يمكن أن تنظم أي حركة تهدف إلى تشكيل حكومات إسلامية في البلدين.

# البرلمان يؤجل قانون العفو العام ويقر ثمانية

□ بغداد / إياد التميمي

كان من المقرر أن تشهد جلسة يوم أمس الاثنين إدراج مقترح قانون العفو العام حسب ما أكده رئيس كتلة الأحرار النيابية في بيان صحفي قبل أيام، إلا أن الجلسة خلت من القانون وكان قد أدرج في جدول أعمالها (٨) قوانين وصفها بعض النواب بغير المؤثرة ولم تساهم في رفع كاهل المواطن أو إلى حل للازمة الحالية، وشهدت الجلسة، مناقشة قانون الموازنة لهذا العام والتصويت على ثمانية قوانين.

وكان جدول أعمال جلسة قد شهد التصويت من حيث المبدأ على مشروع قانون تعديل قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ الخاص بالمادة (٢٦١) ومشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة. (لجنة الشباب والرياضة) ومشروع قانون انضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وتضمنت "الجلسة أيضا التصويت على مشروع قانون التعديل الرابع لقانون صيانة شبكات الري والبزل رقم (١٢) لسنة ١٩٩٥ المعدل والتصويت على مشروع قانون مكافأة أعضاء الهيئات التدريسية والتعليمية والتصويت على مشروع قانون صندوق استرداد أموال العراق وتعويضاته والتصويت على مشروع قانون تنظيم أحكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وأحكام اختيار نائب أو أكثر لرئيس الجمهورية واستمرار مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية.

نواب بدا عليهم الاستياء بسبب خلو القوانين المهمة من جدول الأعمال، وقال مصدر برلماني إن غياب التوافقات والأزمة الحالية قد تؤثر بشكل مباشر على واقع القوانين الإستراتيجية والمهمة، منتقدا دور البرلمان في احتوائه الأزمة الحالية، مطالبا بأن تكون السلطة التشريعية مؤثرة بشكل مباشر على احتواء أزمات سياسية لا أن يتحول البرلمان إلى منصة إلى عقد المؤتمرات والتصريحات النارية التي تتبنها أطراف الأزمة على حسب وصفه.

مجلس النواب

واستدل المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه "بغياب قانون العفو العام والذي كان من المفترض أن يدرج ضمن أعمال الجلسة لكنه علل غيابه بعدم وجود توافقات فضلا عن قوانين مهمة ينتظرها الشارع العراقي".

وعن أسباب غياب القانون قال الأعرجي في تصريح لمراسل المدى في البرلمان "قدمت كتلة الأحرار النيابية طلبا إلى رئاسة البرلمان لسحب قانون العفو العام من جدول أعمال المجلس"، والسبب حسب الاعرجي هو غياب القائمة العراقية والاستمرار بالمقاطعة مضيفا "أن مثل هكذا قوانين يجب أن تناقش بحضور الجميع وغياب طرف أو مكون قد يربك إقرار القانون، خصوصا إن القائمة العراقية داعمة للقانون بشكل قوي فضلا عن وجود نقاط خلافية بين الكتل وان اللجنة القانونية قد خلصت من صياغته لكن تبقى آراء ومقترحات اللجان الأخرى والكتل البرلمانية ودراسة ملاحظاتهم بشكل مستفيض، وخلص الأعرجي إلى القول "نحن رغم تبنينا مقترح القانون إلا أن لدينا بعض الملاحظات بعد تعديله".

وكشفت اللجنة القانونية وجود إشكالية في قانون الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، وقال النائب أمير الكناني للمدى إن "مشروع قانون الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية قدم إلى اللجنة القانونية في البرلمان بشكل مقترح من رئاسة الجمهورية"، مبينا أن "اللجنة وجدت القانون يحوي بعض الثغرات تتمثل بجعل المحكمة الاتحادية الجهة المشرفة على الانتخاب وعلى عملية الطعن وكذلك على طلبات الترشيح".

وأضاف أن "بعض التعديلات أجريت على القانون كجعل رئيس مجلس النواب هو المسؤول عن تلقي الطلبات، وجعل المحكمة الاتحادية هي جهة الطعن"، مشيرا إلى أن "المحكمة الاتحادية لا يجب أن تكون هي الخصم وهي الحكم في الوقت نفسه".

وأكد الكناني "ضرورة انتخاب رئيس للجنة من قبل البرلمان من الجلسة الأولى"، مشددا على أهمية ألاّ تتجاوز المدة ٣٠ يوما وفقا للدستور ونفاذه سيكون إلى الدورة القادمة".

وأعلن الكناني عن "تقديم مقترح قانون إلى رئاسة البرلمان لتحديد ولاية رئيس الوزراء موقع من قبل ٧٠ نائبا"، واصفا "القانون بأنه مهم جدا كونه يحدد ولاية رئيس الجمهورية بدورتين فقط".

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة
المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس
- محلة ١٠٢ - زقاق ١٣
بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون